

«البرامكة» خالية من الإشغالات مصادرة بسطات في الحميدية والصالحية وكراج السيدة زينب

محمود الصالح

قامت شرطة مجلس محافظة دمشق أمس بمؤازرة حملة محافظة دمشق لإزالة الإشغالات الموجودة في البرامكة، استجابة لعدد من شكاوى أبناء دمشق من هذه الإشغالات التي أدت خلال الفترة الأخيرة إلى عرقلة مرور المشاة الذين اضطروا إلى النزول من الأرصفة التي احتلتها «توسعات» الأكشاك التي تحولت إلى «سوبر ماركات» إلى وسط الشوارع ومزاحمة السيارات في المرور، وما يشكله ذلك من خطر على حياة الناس، ونتيجة هذه الحملة أصبحت منطقة البرامكة خالية من الإشغالات.

مصدر خاص في محافظة دمشق أكد في تصريح له «الوطن» أنه تم خلال اليومين الماضيين إزالة جميع مخالفات الأكشاك والبساتين والإشغالات الموجودة في البرامكة في محيط كلية الحقوق ومشفى التوليد الجامعية، وتحريم الأرصفة من الإشغالات المخالفة، ومصادرة البضائع وفق القوانين والأنظمة النافذة، حيث تم تنظيم ضبوط مخالفة بحق ٩ أكشاك في البرامكة وتنظيم ١٠ ضبوط مصادرة لحواد منها ٤٧٠ كغ خض وفواكه، إضافة إلى البسة وإكسسوارات ومواد مختلفة.

وكانت شرطة محافظة دمشق قد نظمت خلال اليومين الماضيين لهذه الحملة في مختلف المناطق ١٦٣ ضبط مصادرات أكبرها في الحميدية وكراج السيدة زينب والصالحية و٥٨ ضبط محلات إشغال ومزاولة مهنة دون ترخيص وعدم تسمية محل وتسرب مياه الشطف وحجز ٣ سيارات في البرامكة وبرزة ومصادرة ٣١٠٣ كغ خضر وبقوليات ومواد غذائية، ومصادرة ١٥٢٣ قفص ملابس بالة وأحذية بالة، إضافة إلى استمرار مراقبة منع مخالفات البناء حيث تم خلال اليومين الماضيين تنظيم ٨ ضبوط مخالفات بناء في ساروجة والمزة ومسكن برزة وركن الدين وشارع بغداد والميدان العديوي والشاغور. وتستمر دوائر الخدمات في المحافظة بتقديم كل التسهيلات الممكنة للمواطنين في إطار الحاجة إلى ترميم مساكنهم المرخصة أصلاً.



وزير التربية من مجلس الشعب: مشاكل «أخلاقية» في استخدام الموبايلات ولم ننمّعها إلا داخل الصف العرب: رفع العلم السوري على ٢١ مدرسة في الحسكة وفرق عمل لاستثمارها مباشرة نافذة تعليمية لتحميل الكتب على الموبايلات وتسجيل دروس على اليوتيوب من المؤلفين للحد من الدروس الخصوصية

محمد منار حميجو

أثار الكثير من أعضاء مجلس الشعب العديد من القضايا المتعلقة بموضوع التربية وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع تطوير البنية التربوية والامتحانات وتحسين الواقع المعيشي للمعلمين، وإيجاد حلول لأقسام المدارس الخاصة المرتفعة، والحد من الدروس الخصوصية إضافة إلى التطرق إلى بعض القرارات التي أصدرها وزير التربية عماد العزب ومنها مصادرة الجوازات، فاعتبر البعض أنه مخالف للدستور والقانون ويجب أن تكون المصادرة وفق قرار قضائي مبرم.

ولم تخل مداخلات البعض من الانتقادات التي وجهها أعضاء المجلس التي خصصت لمناقشة أداء وزارة التربية وداخل ٦٦ عضواً، فأكد النائب رفعت الحسين أن هناك ردود أفعال سلبية على تقديم الدوام المدرسي إلى بداية شهر أيلول، متسائلاً عن المبررات التي دفعت الوزارة إلى اتخاذ هذا الإجراء.

وأضاف الحسين: ألم نجد آنية حتى الآن لتجاوز قطع الانصافات في فترة الامتحانات وخصوصاً أن هناك بعض المناطق بحاجة إلى هذه الخدمة؟ مشيراً إلى موضوع اكتظاظ العدد في بعض المدارس حتى الصف الواحد يوجد فيه نحو ٦٠ طالباً.

وانتقد زميله نضال شريطي قرار وزير التربية المتضمن مصادرة الموبايل من الطالب، بقوله: نحن مع التشديد لكن لسنا مع مخالفة القانون والدستور، فالمصادرة لا تتم إلا بقرار قضائي وحكم مبرم وليس بقرارات من السلطة التنفيذية. وأشار النائب آلان بكر إلى قرار وزير التربية حول إلغاء الاستثناءات الخاصة بشرط العدد في المدارس الخاصة، فأكد أنه لا يطالب بإلغاء الاستثناء أو إقراره، إلا أن هناك مدارس خاصة تتبع لجهات معينة طلبت من الطلاب الذين سجلوا وفق استثناء شرط العدد بالانتقال إلى مدارس حكومية، مبرراً عن أمه أن تتم معالجة وضعهم حتى لا يكون هناك ضغط على الأهالي في هذا الموضوع.

وأعرب النائب وليد درويش عن أمه في أن يكون العرض الذي قدمه الوزير عن

أداء وزارته حقيقي، مضيقاً: لاحظت أن عرضه يختلف عن عروض باقي الوزراء، وأشار درويش إلى أنه تواصل مع وزير التربية ومديري مكتبه مرات عديدة إلا أنهم لا يردون على الهاتف، متسائلاً: كيف يمكن حل مشاكل المواطنين «وسياذبتك ومديرو مكتبك» لا تردون على الهاتف؟! فتدخل رئيس المجلس مبتسماً بقوله: المشكلة إما بهاتفك أو بهاتفه، فأجابته درويش: سيادة الرئيس سأطبع لك سجل الكلمات.

ورأى زميله مهرا ماضي أنه ليس من المعقول أن يتم تسليم وتدوير كتب اللغة العربية والرياضيات والعلوم للصف الرابع والخامس على الطلاب ولو كانت تالفة بينما يتم تسليمهم كتباً جديدة للتربية الإسلامية والاجتماعات والموسيقى؛ مضيقاً: الأصح أن تقوم الوزارة بالعكس.

وشدد ماضي على ضرورة متابعة المدارس والمعاهد غير المرخصة ومناخية المرخصة المخالفة للشروط لاتخاذ إجراءات بحقها.

وقدم النائب عهد الكنجر مشروفاً إلى وزير التربية يتضمن تخفيف عبء الحقيبة المدرسية وخصوصاً أن الموضوع تم طرحه من أكثر من عضو، موضحاً أن بهذا المشروع يستطلع الطالب أن يذهب إلى المدرسة بكتاب ودفتر من دون أن يدخل بتفاصيل المشروع.

وشدد الكنج على ضرورة التركيز على زيادة أسعار التبغ وخاصة البلدي، وفي موضوع الثروة السمكية طالبت المداخلات بوجود أكثر من مزاد في المحافظة على غرار اللاذقية فهناك ١٠ مزارع من مزارع من المدارس في حلب إضافة إلى حاجة الكثير منها إلى مقاعد، متسائلاً عن مهمة المنسق التربوي التي أحدثت أخيراً في المدارس؟

ورأت خولة أن هناك فوضى في المدارس الخاصة وخصوصاً من الناحية المالية، فكل منها يأخذ حسب هواه، مشيرة إلى أنه يتم نقل طلاب من المدارس الحكومية



إلى الخاصة والتسيرة ٧٥ ألف ليرة، ومطالبة بإجراء تفتيش مفاجئ على المدارس الخاصة ومقارنة العدد المسجل على القيود مع الواقع. ولفتت خولة إلى أن هناك بعض المدارس الحكومية للتعليم الأساسي تمتنع عن إعطاء لمانع لقبول الطلاب وهذا مخالف لتعليمات الوزارة. ووجه النائب خير الدين السيد سؤالاً إلى وزير التربية بقوله: هل أنت راضٍ عن الحقيبة المدرسية؟ موضحاً أن

وزن حقيبة الطالب في الصف الأول ١٠ كغ إضافة إلى أن الطالب يدرس مناهج دراسية والطالب لا يفهمها والمدرسين لا يستطيع إعطائها وكذلك الأسرة والمجتمع.

ودعا السيد إلى العودة إلى اللباس المدرسي القديم وهو القوة العسكري، مضيقاً: لأننا بحاجة إلى ذلك، أيده في مسألة الحقيبة المدرسية لأن بكر وطارق دعويين.

وأشار النائب محمد خير سريول إلى

وجود عدد كبير من الطلاب في الثانوية الإعدادية من الذين كانوا تحت سيطرة الإرهابيين وبالتالي لم يستطيعوا تقديم امتحانات الشهادة، وحينما قرر بعضهم التقديم كان هناك تعارض مع قانون خدمة العلم، مبرراً عن أمه في أن يتم رفع مرسوم يتم فيه معالجة وضعهم.

وشدد النائب علي الشيخ على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفني والمهني لأن المهنة أن الكل يرغب في التعليم العملي، مشيراً إلى الاهتمام بالانشغالات للاصفية.

وأشار النائب ساجي طعمة إلى الوزارة ركزت في معظم قراراتها على الجانب المعرفي وتغفل الجانب الأهم وهو التربوي المتعلق بفرس القيم الاجتماعية والأخلاقية والوطنية وتعزيزها لأن المعلم غير قادر على القيام بهذه المهمة نتيجة الظروف المعيشية الصعبة مطالباً بتحسين وضعه المعيشي.

وطالب النائب خالد درويش بدعم مديرية التربية لافتتاح المدارس في محافظة الرقة وتجهيز الامتحانات على أرضها بعد دخول الجيش العربي السوري إلى المدينة.

كما أشار بعض النواب إلى موضوع ربط خريجي كلية التربية بسوق العمل وأن يكون هناك تنسيق عميق مع مؤسسات التعليم العالي وغيرها من المواضيع التي طرحها النواب تحت القبة.

الوزير يفصل

أكد وزير التربية عماد العزب أنه تم رفع علم الجمهورية العربية السورية على ٢١ مدرسة في محافظة الحسكة وأنه تم التوصل مع مديرية التربية في المحافظة وتشكيل فرق عمل للتفتيش في المدارس واستثمارها مباشرة.

وخلال رده على مداخلات أعضاء المجلس أشار العزب إلى أن الوزارة زادت في طباعة الكتب بنسبة ٩ بالمائة عن الخطة الموضوعية وهذا مؤشر على عودة الطلاب، لافتاً أنه بلغ عددهم ٤٠٠٩٨ ملايين طالب وهو رقم دقيق.

وفيما يتعلق بموضوع الدروس الخصوصية كشف العزب أن الوزارة بصدد إنجاز مشروع علمي رائد على مستوى الشرق الأوسط وهو نافذة تعليمية يتم تحميل جميع الكتب على الموبايلات وتسجيل دروس على اليوتيوب من المدرسين المؤلفين لهذه الكتب وبالتالي يمكن الحد قدر المستطاع من الدروس الخصوصية.

وفيما يتعلق بموضوع مصادرة الموبايلات أكد أن الوزارة لم تمنع اصحاب الموبايلات من المدارس لكن منعت استخدامها في القاعة الصفية لأن معظم المشاكل التي تأتي للوزارة بسبب هذا الموضوع، كاشفاً أنها تستقبل يوميا

٢٠ مشكلة كبيرة سواء كانت أخلاقية أم غير ذلك والمكان غير مناسب لأكثرها. وكشف العزب أن موضوع الحقيبة المدرسية قيد الدراسة، وخلال فترة من الممكن أن يكون هناك إجراءات حول هذا الموضوع والخيارات مفتوحة للجنة في هذا الموضوع، وفيما يتعلق بموضوع قرار إلغاء الاستثناءات بين العزب أنه تبين من خلال جولة الضابطة العديلية على بعض المدارس أنها تعتمد على استثناءات قديمة وهذا ما زاد العدد عندها إلى الضعف علماً أن الاستثناء يعطى لعام دراسي واحد.

وخلال عرضه لآداء وزارته في بداية الجلسة كشف العزب أن الوزارة بصدد زيادة الرسوم الامتحانية على الطلاب الأحرار وطلاب المدارس الخاصة ولكنها بسيطة وهي ٥٠٠ ليرة للأحرار وما بين ٢٥٠٠ لشهادة التعليم الأساسي وه

آلاف لشهادة الثانوية بالنسبة للتعليم الخاص، موضحاً أن هناك إجراءات وتكاليف كبيرة جداً وبالتالي يجب أن يكون هناك رسم بسيط جداً حتى يغطي الحد الأدنى من التفتيش، مشيراً إلى أن الوزارة تبحث عن تأمين مورد حتى تخفف الأعباء قدر المستطاع عن الحكومة.

ولفت العزب إلى أنه قدم مقترحاً إلى الحكومة بتخصيص ملياري ليرة لترميم ١٠٠ مدرسة خلال الشهرين القادمين ٤١ ملياراً في السنة القادمة تكون خارج موازنة الوزارة للموضوع ذاته.

وأكد العزب أن الهاجس الكبير الذي يواجهه عمل الوزارة هو ترميم المدارس، مضيقاً: لذا تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا المجال أيضاً، فلجاناً في المجتمع المدني والمحلي وكان هناك منابرات لا بأس بها من بعض الجهات قدمت مساعدات لا بأس بها في حين أن المنكحمة الدولية انخفض تمويلها بشكل حاد وكبير جداً.

وكشف العزب أن هناك حزمة من الإجراءات بصدد التصديق والمناقشة في شأن العملية الامتحانية القادمة للحصول على جودة امتحانية أكبر قدر ممكن، أيضاً هناك مجموعة من القرارات يتم العمل عليها منها زيادة التعويضات الامتحانية فيما يتعلق بعملية التصحيح وعملية المراقبة.

بكر: معالجة وضع الطلاب المسجلين في المدارس الخاصة وفق الاستثناءات
كنج.. تقدم لوزير التربية بمشروع لتصبح حقيبة الطالب أخف

شريطي: قرار وزير التربية بمصادرة الموبايلات مخالف للقانون
درويش: اتصلت بوزير التربية ومديري مكتبه ولا يردون
خولة: أقساط المدارس الخاصة غير معقولة

بالتأمين والتوسع في إنشاء السدات المائية وتنفيذ المخطط منها وتعزير خطوط النار في الغابات. محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي أجاب عن مداخلات الحاضرين مستعرضاً ما تنتجه طرطوس باعتبارها السلة الغذائية لسورية مؤكداً أنه يجري حالياً التعاقد لإقامة معمل للأدوية الزراعية وآخر للنباتات الطبية وأيضاً معمل للكونسروة ومشروع لاستخراج الملح في بانياس كما تم التعاقد على إقامة مزارع للسلك في الحميدية مبيناً أن هناك توجهاً لإلغاء احتكار مجلس المدينة لموضوع مزارع السمك والموضوع في طور المعالجة.

وتحدث رئيس اتحاد فلاحي المحافظة مضر أسعد عن التعاون المتفرع مع الجهات المعنية لحل أغلب المشكلات المحلية، وطالب بضرورة الاهتمام بموضوع تصدير الحاصلات الزراعية، وقام بتقديم الإجابات عن أغلب المداخلات ففي موضوع

رصد ٢٥٠ مليوناً للصندوق المنشأ للتأمين على الثروة الحيوانية

الإبراهيم: ١٠٠ مليون من الاتحاد لإقامة معمل للعصائر في اللاذقية

طرطوس- محمد حسين

بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد الإبراهيم أنه تم إنشاء صندوق للتأمين على الثروة الحيوانية وتم رصد مبلغ ٢٥٠ مليون ليرة لهذه الغاية، مشيراً إلى أن التأمين على الأغنام قد لا يكون ضرورياً على حين أن تأمين الأبقار هو أكثر من ضرورة للمربين مطالباً بتفعيل الدور الاجتماعي للجمعيات الفلاحية في موضوع الشهداء والجرحى.

وأكد الإبراهيم خلال حضوره المؤتمر نصف المرحلي لاتحاد فلاحي طرطوس أن الاتحاد قدم مبلغ ١٠٠ مليون ليرة لإقامة معمل للعصائر في اللاذقية.

وتركزت مداخلات الأعضاء على موضوع الطرق الزراعية وتفتيتها وحل مشكلة الصرف الصحي وترحيل الأغنام الوافدة من المحافظة والعمل على مشكلة تلوث نبع العفكة بالصرف الصحي وكذلك موضوع الأسمدة وتفعيل عمل الإرشادات الزراعية التي وصفها

المداخل بالجيش من الموظفين الذي لا يعمل والعمل على تأمين الأدوية الزراعية وتفعيل دور التنمية الزراعية. كما نال موضوع التحديد والتحرير نصيبه من المداخلات خاصة المشكلات التي أفزرها هذا التحديد في بلدة بيت شوفر وغيرها وكذلك موضوع الكوارث الطبيعية وحاجة التعويض عنها وضرورة الاهتمام بالدواجن ودعم هذا النشاط الزراعي الذي يجره أكثر من نصف العاملين فيه والعمل على ترخيص الأبار الارتوازية وتخفيض رسومها وتوحيد أوزان أكياس الأعلاف وزيادة أسعار التبغ وخاصة البلدي.

وفي موضوع الثروة السمكية طالبت المداخلات بوجود أكثر من مزاد في المحافظة على غرار اللاذقية فهناك ١٠ مزارع من مزارع من المدارس في حلب إضافة إلى حاجة الكثير منها إلى مقاعد، متسائلاً عن مهمة المنسق التربوي التي أحدثت أخيراً في المدارس؟

ورأت خولة أن هناك فوضى في المدارس الخاصة وخصوصاً من الناحية المالية، فكل منها يأخذ حسب هواه، مشيرة إلى أنه يتم نقل طلاب من المدارس الحكومية

الزراعة وصناعة التحريم الطبيعي، والإسراع بإنجاز أعمال التحديد والتحرير وإزالة الشبوع في المحافظات ورفع سعر التبغ بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج وجهد الفلاح ودعم هيئة البحوث العلمية الزراعية لإنتاج جميع أنواع البذار بما فيها بذور الزراعات المحمية.

ومنها أيضاً العمل على دعم الجمعيات النوعية المتخصصة لتؤدي دورها بغية خدمة الفلاحين وقيام لجان التفتيش والمراقبة في الجمعيات بدورها بشكل جيد ودعم المنظمة بمشروعات جديدة ذات ريعية داعمة للمنظمة، والحد من الزحف الإسفنجي على الأراضي الزراعية والتوسع في خطة قش الطرق الزراعية وخاصة في الغابات والتنسيق مع التنظيم الفلاحي وتنظيم عمل أسواق الهال وتطوير عملها ليصبح متكاملأ لناحية تصريف الإنتاج خارج القطر وتخفيف نسبة العمولة إلى ما دون ٤ بالمائة وتخصيص محافظة طرطوس بذار القمح لكونه تجود زراعته في المحافظة وخاصة في سهل عكار.

توصيات

هذا وقد خلص المؤتمر إلى عدة توصيات في ختام أعماله أبرزها ضرورة العمل مع الجهات المعنية لخفض تكاليف الإنتاج الزراعي ليصبح المنتج قادراً على المنافسة في الأسواق الخارجية ووضع خريطة زراعية متكاملة للقطر يراعى فيها التنوع البيئي والمساحي لكل محافظة وتنوع الإنتاج وتشكيل هيئة مشرفة على التصدير ومنح الشهادات الخاصة بذلك ودعم الصادرات الزراعية وأن يكون الدعم لأي محصول على الكمية المنتجة من المحصول، والإسراع بتعديل قانون الاستملاك وتطوير